دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المعالجة السوسيولوجية لعلاقة النظام التربوي بتنمية المجتمع الجزائري
المصدر:	مجلة الحكمة
الناشر:	مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع
المؤلف الرئيسي:	حربي، سميرة
المجلد/العدد:	ع 23
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الصفحات:	132 - 145
رقم MD:	432358
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	التنمية الاجتماعية، النظم التربوية، علم النفس التربوي، النظرية السوسيولوجية، المجتمع الجزائري، الجزائر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/432358

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المعالجة السوسيولوجية لعلاقة النظام التربوي بتنمية المجتمع الجزائري.

الأستاذة حربي سميرة

أستاذة مساعدة قسم– ب–جامعة محمد البشير الإبراهيمي

قسم العلوم الاجتماعية/برج بوعريريج.

البريد الإلكتروني: Harbisamira977@yahoo.fr

مقدمة:

مع إطلالة القرن الحادي والعشرين غدا الاهتمام "بالتربية"سبيل المجتمعات المتخلفة لتحقيق "التنمية الشاملة" التي تصبو إليها.

وتسعى جميع هذه المجتمعات بصفة عامة والمجتمع الجزائري كواحد من هذه المجتمعات بصفة خاصة إلى العناية بالموارد البشرية ،والارتقاء بها إلى مستويات النوعية المنشودة ;وتعتبر مسألة جوهرية وحاسمة في مواجهة مختلف الصعوبات التي تواجهها مثل ظاهرة التخلف بأنواعه المختلفة والعولمة والتطور التكنولوجي العالمي السريع.

ولقد زاد الاهتمام بالعنصر البشري وترسخت الاتجاهات التي تدعمه وتعتبره أرقى أنواع الاستثمار، لأنه الوسيلة الفعالة والناجعة في خلق أفراد قادرين على خدمة مجتمعهم وتحقيق متطلباته، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة التي هي مطلب كل دولة تريد أن تفرض وجودها وتحمي كيانها في ظل التحديات المعاصرة.

ولقد حقق النظام التربوي في الجزائر إيجابيات كثيرة لا يستهان بها، رغم ما ورثه من نظام تربوي ضعيف من عهد الاستعمار ، والذي لا يستجيب لمقتضيات الواقع الاجتماعي آنذاك، إلا أنه تجاوز هذه المرحلة بنجاح; ومع التطورات العالمية أصبح ينتظر من التربيه تحقيق أهدافا أكثر توسعا وشمولا، ومن أهم هذه الأهداف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري ومواكبته للتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة للمجتمعات المتقدمة.

وبالتالي تهدف هذه الورقة البحثية إلي دراسة" علاقة النظام التربوي بتنمية المجتمع الجزائري" وذلك من خلال المعالجة السيوسيولوجية للنقاط الآتية:

أولا. الاتجاهات النظرية لسوسيولوجيا التربية

ثانيا. التمفصلات العلائقية بين التربية والبناءات الاجتماعية الأخرى

ثالثا.الوظائف الاجتماعية للتربية

رابعا. التربية كعملية تنمويه في المجتمع الجزائري

أولا.الاتجاهات النظرية لسوسيولوجيا التربية:لقد حصر الرواد الأوائل للفكر التربوي الكلاسيكي التربية في بعدها السيكولوجي، باعتبارها وسيلة لإيصال الأفراد – الأجيال الناشئة خاصة- إلى أقصى درجات الاكتمال الوحي والبدني والمعرفي وفق الشروط الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي ينتمون إليها ، عبر تلقيهم أنماطا من القيم الاجتماعية والمعارف والتمرينات المهنية والخبرات القيمية والسلوكية . وبالرغم الانتباه المبكر لبعض رواد الفكر التربوي – الاجتماعي(أمثال ج ج رسو J. J Roseau وسبنسر Spenser) إلى الوظائف الاجتماعية للتربية، إلا إن ربطها بإطارها المجتمعي لم يرقى إلى مستوى صياغة وتشكيل تصور سوسيولوجي علمي- متكامل لمختلف أبعاد الظواهر التربوية .وبمجيء إميل دور كايم E. Durkheim – رائد المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع – شهدت سوسيولوجيا التربية إرهاصاتها الأولى من خلال أبحاثه العلمية التي كرسها بشكل خاص لدراسة وتحليل علاقة التربية بالمجتمع.

وبهذا أصبحت التربية تمثل موضوع علم اجتماع لأنها ظاهرة اجتماعية بحثة لا تدرس من غير الرجوع إلى الأسس الاجتماعية ، حيث تعتبر عند علماء الاجتماع الوسيلة الأساسية للتقدم الاجتماعي انطلاقا من وظائفها الاجتماعية الهامة للنهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ومع توالي الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال سوسيولوجيا التربية ظهرت العديد من الاتجاهات النظرية في هذا المجال التخصصي، التي من أهمها الاتجاه المثالي والاتجاه الماركسي والاتجاه البنيوي الوظيفي.

1- الاتجاه المثالي Orientation Hamaniste : يعتبر إميل دور كايم E. Durkheim رائد هذا الاتجاه الذي ينطلق من أن " الظواهر الاجتماعية تستوجب دراستها على أنها أشياء-Choses"[1]،وتعتبرا لتربية لديه من المواضيع الهامة في علم الاجتماع فهو ينظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية ويضفي عليها صفة الشيئية – Chosification،كما يضفيها على كل الظواهر الاجتماعية بدون استثناء، إلا أن معالجتها غير ممكنة من غير الرجوع إلى الأسس الاجتماعية أصلا"[2].

وبالرغم من تفطن إميل دور كايم E. Durkheim إلى الأبعاد والدلالات الاجتماعية للتربية ، فإنه ظل يبحث عن نموذج تربوي – مثالي يحقق تربية أخلاقية صالحة لكل الأفراد والمجتمعات ، مما أثار ردود أفعال الكثير من الباحثين الذين يؤيدون النظرة الشمولية للتربية ، التي تؤكد على ضرورة دراسة الظواهر التربوية في سياقها الاجتماعي والتاريخي المحدد لها.

2- الاتجاه الماركسي Orientation Marxiste:يعود هذا الاتجاه في جذوره النظرية إلى الأطروحة الماركسية ، والتي مفادها أن النظام التربوي كمجال اجتماعي ينتمي إلى البنية الفوقية في تشكيلة اجتماعية – اقتصادية محددة ،وفي نمط إنتاجي قائم، فهو يعيد بشكل أو بآخر إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة.

غير أن النقد الذي وجه إلى هذا التصور الماركسي للتربية قد أكد أن على البحث التربوي والاجتماعي يقع كثيرا في منزلق الجبرية الاجتماعية – Social fatalisme التي لا ترى في التربية سواء أنها وسيلة لإعادة الإنتاج مع أنها كمؤسسة اجتماعية تتمتع باستقلالية نسبية هامة عن شروط ومواصفات المحيط الاجتماعي الذي تندرج فيه"(3)

3-الاتجاه البنيوى – الوظيفي – Fonctionnaliste Orientation Structuro :من أهم رواده تالكوت بارسونز Talcott parsons الذي يري بأن التربية باعتبارها نسقا اجتماعيا فهي تخضع إلى قواعد وضوابط النسق الاجتماعي الكلي ، كضرورة قيامها بوظائف وأدوار مسبقة التحديد تنسجم مع غايات النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه ، وما يخرج عن هذه الأدوار يشكل بضرورة اختلالات وظيفية لا تلبث البنية المجتمعيةالعامة أن تعدلها وتعيدها إلى وضعها المتوازن والمستقر. (4)

انطلاقا من هذا لقد وجه لهذا الاتجاه انتقادات حول رؤيته السكونية لوظائف الأنساق الفرعية ، فالتربية كما هو معروف عنها تقوم تحافظ على الإطار الثقافي والإجتماعي العام للمجتمع وفي الوقت نفسه تحاول تغييره نحو الأفضل.

فبينما يركز تالكوت بارسونز Talcott Parsons في استخدام مفهوم النسق باعتباره مدخلا رئيسيا لتحليله الوظيفي نجد روربرت ميرتون Robert Merton يبدأ بتحديد وحدات اجتماعية متكررة مثل الأدوار الاجتماعية والأنماط الثقافية ، فيحدد الأثر الذي يحدثه نمطا اجتماعيا على البناء الاجتماعي، فالأنماط الاجتماعية لا تفسر بمعزل عن الإطار العام لعلاقتها بالأنماط الاجتماعية الأخرى"(5)،فالمدرسة – كنظام تربوي مثلا –لها أدوار اجتماعية وتربوية هامة في المجتمع تكمل بهاذ دور نظام الأسرة والعكس صحيح.

ثانيا. التمفصلات العلائقية بين التربية والبناءات الاجتماعية الأخرى:

ترتبط التربية بالمجتمع ارتباطا كبيرا لأنها تمثل أحد الأنظمة الصغرى الهامة في النظام الاجتماعي الكبير، فلا يمكن الحديث عنها أبدا بمغزل عن النظام الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة الصغرى المكونة للبنية الاجتماعية لأي مجتمع معين(6)، وهذا ما يؤكد حقيقة علمية خاصة بالحكم عن طبيعة أي نظام تربوي بأنه متقدم أو متخلف بالنظر إليه ضمن علاقته بالبناء الاجتماعي العام للمجتمع.

ويجب الإشارة إلى أن هذا الارتباط بين التربية والمجتمع ليس أحادي التأثير بل هو ارتباط جدلي – تفاعلي ، فكما تتأثر الأنظمة التربوية في بنائها واشتغالها بالمحيط الاجتماعي فأن فعل الممارسات التربوية ينعكس علي هذا المحيط أيضا. ومن أهم هذه البناءات الاجتماعية نجد البناء الاقتصادي والنسق الثقافي والقيمي ، والمجال السياسي والبناء المجتمعي الإجمالي

1 علاقة التربية بالبناء الاقتصادي:

إن العلاقة بين التربية والبناء الاقتصادي تنبع من كون التربية نشاط اجتماعي ضمن النظام الاجتماعي الكبير الذي تربط أنظمته الصغرى علاقات متبادلة فيما بينها وبين هذا النظام الاجتماعي ، وانطلاقا من هذه العلاقة ذات المسارين يكون البناء الاقتصادي سببا للتربية ونتيجة لها(7) فبقدر ما يكون الاقتصاد متطور تكون التربية متطورة فكلما كان النظام التربوي متقدما بقدر ما يثري الاقتصاد ويزدهر.لأن الأهداف التربوية تمتاز بالشمولية فهي تخص الفرد والمجتمع معا، فبعدما كان ينظر للتربية على أنها مجرد وسيلة لتنمية العقل البشري وتنشئة الأجيال القادمة على قيم خلفية مجردة ، أصبحت الآن تمثل وسيلة المجتمعات لتنميتها الاقتصادية لإعدادها للقوى البشرية وإدماجها في مختلف مجالات العمل الاقتصادي.

فالهدف النهائي للتنمية هو الإنسان الذي يمثل محور العملية التربوية وفي نفس الوقت هو محور التنمية الاقتصادية والهدف النهائي لهاتين العمليتين، وانطلاقا من هذا تشكل التربية استثمارا هاما للرأسمال البشري (Investissement du Capital Humain) يتأثر في مدخلاته ومخرجاته (Inputs- Output) بالنظام الاقتصادي القائم في المجتمع المعني بالتنمية(8).

ويجب التنويه هنا أن النظام التربوي الفعال قي تحقيق أهدافه التربوية والاجتماعية لا يتم من فراغ بل يصاغ تحت حاجيات وتحديات العوامل الاقتصادية، الأمر يستلزم التكامل بين التخطيط للتربية والتخطيط الاجتماعي الشامل.

2 علاقة التربية بالنسق الثقافي – القيمي السائد في المجتمع:

لقد بدأت التربية منذ القدم مع النشأة الأولى للإنسان كضرورة اجتماعية هدفها إعداد الفرد ليصبح عضوا في مجتمعه، باعتبارها عملية اجتماعية كان إطارها الاجتماعي الأول الأسرة وما يحيط بها من جماعات اجتماعية، فكانت تتم عن طريق الاتصال والتفاعل المباشر لبساطة الخبرات الحياتيه ،فلم تكن هناك مؤسسات تعليميه نظامية بل كان المجتمع هو المدرسة الكبيرة وأطلق اسم التربية الغير مقصودة على هذا النوع من أنزاع التنشئة الاجتماعية.

ولكن مع تطور الحياة الاجتماعية وتعقد مؤسساتها أصبح من الضروري وجود التخصص الوظيفي بحيث يصبح كل فرد من أفراد المجتمع متخصصا في مهنة معينة يتلقها ليصبح عضوا فاعلا في مجتمعه(9). وإن مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية التي تتولي عملية التربية إنما تحقق عضوية الجيل الجديد في المجتمع عن طريق تعليمه لغة الجماعة وفكرها، وتقاليد، فالثقافة هي الوعاء الذي تستمد منه التربية أصولها ومناهجها وأهدافها المختلفة(10).

فالنظام التربوي كتنظيم مؤسس رسمي ومقصود يشكل الأداة الرئيسية (بعد الأسرة) لعملية التنشئة الاجتماعية ، وتعتبر المقررات الدراسية ومختلف الاتجاهات القيمية السائدة في المناخ المؤسسي التربوي ، وأنواع السلوك أو التصرف البيداغوجي والثقافي قنوات فاعلة لترويج الثقافة والإيديولوجية المهيمنة على صعيد النسق الثقافي الشمولي للمجتمع.

فالتربية تمكن الأفراد من حمل الثقافة الاجتماعية وتجديدها حيث تتم عن طريق وسائط اجتماعية موجودة في المجتمع.

3 علاقة التربية بالمجال السياسية العام:

تعني السياسة عموما تلك الخطة أو التوجه أو الإستراتيجية التي يعتمدها مجتمع ما في نظام لرسم أهدافه وغاياته على المدى القريب والبعيد(11).

والنظام التربوي كمجال اجتماعي يعتبر جزءا من الخطة العامة لأنه يستمد أهدافه الكبرى وتوجهاته الثقافية الاجتماعية من السياسة العامة التي تتولد عنها سياسة تربوية قطاعية تحدد لهذا النظام مساره وأهدافه[12].

ويزودنا مجال التربية المقارنة (L'éducation Comparée) بالعديد من النماذج التحليلية، ومن الأمثلة التي تبين للباحث السوسيولوجي كيف إن النظام تربوي لا يتطور فقط بموجب قوانينه الداخلية كنظام خاص بل إنه بالإضافة إلى ذلك يعتمد في تحويله على عوامل سياسية (كتوالي الحكومات والحركات الاجتماعية السياسية وتجدد نخب واختبارات على المستوى المجتمعي المحلي والعالمي) . [13]

فقد أصبح ينظر من التربية على أنها تشكل – بقدر أو بآخر – وحسب السياقات الاجتماعية المختلفة عنصرا من عناصر الترقي المادي والمعنوي ومحددا من محددات الحركية الاجتماعية (La Habilité Sociale). [14].

فالنظام التربوي محل رهانات اجتماعية متعددة ، ذلك أن المهيمن على المجالات السياسية والقيمية والاقتصادية الموجودة في المجتمع يفترض به أن يهمن على مجالات التربية ونشر المعرفة.

4 علاقة التربية بالبناء المجتمعي الإجمالي:

إن بنية النظام التربوي إضافة إلى أساسها التحتي المادي – المكون من البنيات والتجهيزات التعليمي – تتشكل من قوى بشرية كالتلاميذ والأطر الإدارية والجهاز البيروقراطي التربوي على المستوى المجتمعي العام [15].

إن الأصول الاجتماعية والاقتصادية والجهوية لهذه القوى والشرائح السكانية وأنماط الوعي الثقافي الاجتماعي الذي تحمله تشترط – إلى حد كبير – نمط الممارسات البيداغوجية داخل المؤسسات وتفاعل هذه الفئات مع الثقافة أو المعرفة المدرسية (Culture ou Savoir Scolaire) التي تروجها المؤسسات التربوية الرسمية الخاصة حيث تعكس أساسا نمط الوعي السائد في المجتمع[16].

والنظام التربوي ليتسم بالفعالية المرجوة منه مشروطا بتحقق الانسجام والتكامل بين النسق الاجتماعي الإجمالي وبين مضمون الممارسة التربوية التي ينبغي أن تتجه جميعا على خدمة الفئات الاجتماعية وتأمين حقها في كافة الخدمات التعليمية.

وفي الأخير يجدر بنا الإشارة إلى أن عند تناول التربية وارتباطاتها الاجتماعية اعتمادنا ، على تحليل علاقة التربية بعدة مجالات ونظم اجتماعية (كالمجال الاقتصادي والسياسي والثقافي) كل على حدا، فهو ليس إل سوى إجراء منهجي يهدف إلي حصر عوامل معينة لتبيان تأثرها وتفاعلها مع النظام التربوي ، والواقع أن هذه

المجالات تحكمها علاقات جدلية متداخلة ومعقدة فالبناء الاقتصادي ليس في معزل عن البناء الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي.

ثالثا. الوظائف الاجتماعية للتربية :

من بيت الوظائف الأساسية للتربية نذكر – كمجرد أمثلة دالة فقط – ما يلي:

1. الوظيفة التكوينية:

عموما تتمثل هذه الوظيفة في تكوين وإعداد الكفاءات في الميادين الفكرية والمهنية المختلفة بهدف إمداد المجتمع بطاقات وقوى بشرية مدربة وقادرة على الإسهام الفعلي في عملية الإنماء الاجتماعي ." فالنسق التربوي في أي مجتمع يهدف إلى تجسيد نشاطات تعليمية وتكوينية ذات محتوى علمي وتكنولوجي وأدبي لمساعدة الأفراد – صغارا وكبارا – على تنمية قدراتهم الذكائية وإشباع دوافعهم إلى المعرفة والإبداع.ولهذا تعتبر المؤسسات التربوية مكانا مناسبا لنقل التراث الثقافي والعلمي ، المحلي والعالمي ولإعداد الأفراد للمشاركة في عمليات التغيير والتحكم في سيرها"[17].، فالتربية الناجحة تهدف إلى النمو العقلي للفرد بتزويده بالمعرفة بأشكالها المختلفة وتسعى دائما إلى التقليل من التلقين من خلال اهتمامها بتكوين الفكر الناقد والمبدع للفرد.

ولقد وضع الباحثون في السنوات الأخيرة تعريف للكفاءة المعرفية والفعلية التي يحتاجها الفرد لتنمية مجتمعه ، فالشخص المتعلم وظيفيا هو الشخص القادر على المشاركة في جميع الأنشطة المعرفية ، ويقتضيها حسن أداء جماعته أو مجتمعه الذي يتكفل بتربيته وتعليه لتنمية ذاته وعقله. [18].

فالوظيفة التكوينية للتربية تهدف إلى تنمية مهارات الفرد ليساهم في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، ومن هنا تظهر ضرورة ربط التخطيط للتربية واستثمار الرأسمال البشري بتخطيط اجتماعي تنموي واضح الأهداف ، لتفادي الهذر والضياع في المجتمعات التي تفتقد إلى مثل هذا النوع من التخطيط ، وبالتالي تعاني من بطالة خرجي نظام التربية والتعليم.

2 وظيفة الضبط الاجتماعي:

تساهم التربية عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مختلف مؤسسات التربوية في المجتمع بتثبيت الإطار القيمي – الثقافي السائد فيه حفاظا على توازنه واستقراره لجعل أفراده متكيفين مع ظروفه وطبيعته الأيديولوجية، وتعد هذه الوظيفة مقياسا لاختبار فعالية النظام التربوي الخاص بالمجتمع ، ذلك أن هذا النظام كلما حقق

انسجاما وتكاملا بين قيمه وقيم المجتمع الذي ينتمي إليه كلما دل على مصداقيته، وكلما كان المضمون الثقافي- القيمي لهذا النظام متناقضا مع ما تروجه مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى حيث يسود التفكك بدل التكامل ويكون ذلك دليلا واضحا على فشله.

3. وظيفة الحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري الخاص بالمجتمع:

تعرف التربية عموما بأنها وسيلة المجتمع للمحافظة على بقاءه واستمراره وثبات نظمه ومعاييره الاجتماعية وقيمه ، ومعارف الأجيال السابقة ونقل التراث الثقافي للجيل الجديد.

ويسعى كل مجتمع عبر نظامه التربوي إلى المحافظة على تراثه الثقافي والحضاري وإعادة تقنينه وهيكلته بشكل يمكنه الاستفادة منه، ويضمن له هويته وخصوصيته، فالتربية تقوم بنقل التراث الثقافي وتبسطه لأجيال الناشئة وتنقية من بعض الأمور التي تعد غير مناسبة لحياة المعاصرة. (19).

4 الوظيفة التغيرية:

ففي الوقت الذي تسعى فيه التربية لإحداث التكامل بين قيمها وقيم المجتمع العامة ينتظر منها القيام بفعل تغييري في المجتمع بواسطة تملك المعرفة العلمية وبمسايرة الاتجاهات التنموية والتحديثية . وإن التفاتة السريعة لما حققته اليابان يؤكد لنا أهمية التربية في تحقيق التقدم السريع ، في نفس الوقت تظهر لنا خطورتها إذا أدخلنا متغير هام يتعلق بواقع المجتمعات المتخلفة والتي تشهد تحولات كبرى على مستوى البنيات التحتية والمادية ومستوى أنساقها القيمية وعد مسايرتها لاتجاهات التنمية بانتشار بعض السلوكيات والتصرفات المتمردة والمتحجرة والتي أصبحت تمثل عوائق حقيقة لتنميتها.

رابعا. التربية كعملية تنموية في المجتمع الجزائري:

يدل مصطلح التنمية بمعناه الشامل انبثاق كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل شامل ومتوازن – سواء كان هذا الكيان فردا أجماعة أو مجتمعا – والتربية ما هي إلا تنمية في الإنسان ، الذي يربي بغية نمو كل قدراته وإمكاناته الكامنة إلى أقصى ما تسمح به هذه الإمكانات من نمو(20)، ويتمثل دور التربية في التنمية من خلال إنتاجها اليد العاملة التي تمتاز بالكفاءة ، بتهيئة الفرد تدريجيا لممارسة حقوقه وواجباته كمواطن صالح في مجتمعه.

حيث أسفرت العديد من الدراسات الاقتصادية والتربوية على أهمية الاستثمار التربوي في التنمية الاقتصادية للمجتمع ،كدراسة آدم سميت A.smith وايفان فيشر I.fisher التي بينت علاقة التربية بالدخل القومي للمجتمع وتنميته اقتصاديا. (21). فالفرد عن طريق العلم والمعرفة يسيطر على الثروة الطبيعية مستخدما كل ما اكتسبه من معرفة وقيم واتجاهات ومعايير اجتماعية ، ولكن لا تتحقق التنمية من خلال التربية إلا بمراعاتها لبعد التنمية الشاملة وخصوصية حاجاتها، بأن تكون هناك موازنة بين حاجات القطاعات الإنتاجية وطبيعة الموارد البشرية المتاحة لتحقيق الدرجة القصوى من كفاءة الموارد البشرية في القيام بدورها على أكمل وجه .

فالتنمية تعتمد أساسا على التربية في إعداد الموارد البشرية المؤهلة لتحقيق أهدافها على المدى البعيد في ضوء طبيعة المجتمع ، باعتبار أن الفرد هو رأس مال حقيقي للمجتمع .

والمجتمع الجزائري يعرف – كغيره من المجتمعات النامية – وضعا عالميا جديدا يتميز بالانتشار المذهل في ظاهرة العولمة ، بشقيها الاقتصادي والثقافي .

فحرب اليوم هي حرب للمعلوماتية والتكنولوجيا ، بل باتت من الأسرار الخطيرة لكل نقلة نوعية – حضارية ينشدها أي مجتمع كان ، وتعتبر من أهم مكونات "معادلة التنمية الشاملة"، والتي تحققت فعلا في المجتمعات المتقدمة (كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان)، لذا وجب العمل لفك رموز هذه المعادلة في جميع المجتمعات النامية لتحقيق التقدم الذي تصبو إليه.

فالمجتمع الجزائري لا يزال يعاني من جميع مظاهر الاستعمار القديم والحديث ولذلك فهو بحاجة ماسة خاصة في القرن الواحد والعشرين إلى عقول مبدعة تعمل لأجله، وتفكر في تغييره نحو الأفضل ، عن طريق وضع القواعد اللازمة لإعادة الانطلاقة الفكرية والحضارية،والاقتصادية لهذا المجتمع.

فمن المعروف أن "التربية" تعتبر الوسيلة الناجعة التي استخدمتها المجتمعات البشرية من أشكالها التقليدية – البسيطة، والحديثة- المعقدة ، لإعادة إنتاجها الاجتماعي وللحفاظ على استمراريتها ولتطوير ذاتها، ذلك من خلال قيامها بالوظائف التربوية والاجتماعية الهامة الموكلة إليها – المشار إليها سابقا.

فلقد سهلت التربية للمجتمعات المتقدمة تداول وتبادل المعلومات المتطورة، الأمر الذي يمكن الحديث عن ثورة تكنولوجية – علمية – معلوماتية ، تنجزها هذه المجتمعات تفرضها على المجتمعات المتخلفة التابعة لها.

حيث استطاعت هذه المجتمعات من تحقيق " مشروع اجتماعي وثقافي" (Un Projet Social Et

Culturel) ، يتسم بقدر لا يستهان به من الانسجام والتوازن بين جميع مكونات المجتمع ومؤسساته الاجتماعية، وينبع من نظام تربوي قوي يساهم دائما في استمرارية وتقدم هذه المجتمعات.

ومن خلال هذا الوضع العالمي الجديد ، نتسائل حول مدى قدرة النظام التربوي للمجتمع الجزائري للخروج من هذا الوضع.

إن المخرج الوحيد للمجتمع الجزائري هو مشاركته الفعلية في الشبكات العالمية والمعلوماتية، هذا من جانب، وأيضا ٍلابد من تحقيق اكتفاءٍه الذاتي ليتخلص من جميع مظاهر التبعية ، وذلك بالعمل الجاد والمتقن من طرف أفراده وجماعاته،والتحلي بالإيجابية والتعاون الجماعي في سبيل إرساء قواعد التنمية الحقيقية.

وبطبيعة الحال يتوقف كل هذا على ضرورة توفر عنصر " الكفاءات البشرية" في جميع ٍالتخصصات العلميه والعمليه ٍ،المشاركه الحقيقة للأفراد في جميع آليات الإنتاج;وخاصة إذا استحضرنا زمن العولمة ، وكل ما يرتبط به من رهانات ونماذج سلوكية غريبة ٍعن عاداتنا ، بهذا يصبح للتربية دورا هاما جدا في التنمية يتمثل في تأسيس معالم الحضارة العربية والإسلامية للمجتمع الجزائري.

إذن إن " الرأسمال البشري" هو سبيل المجتمع الجزائري لتحقيق التنمية الشاملة، ولكن إذا ما تم توجيهه الوجهة الصحيحة ، ذلك من خلال إتباع سياسة تربوية واضحة المعالم والخطى ، تعتمد على إجراءات منظمة وعلمية هادفة إلى ٍ"بناء الإنسان "الايجابي والمشارك في تقدم مجتمعه.عموما الجزائر باعتبارها متفتحة على ما يجري من أبحاث وإنجازات علمية في المجال التربوي ; لكن إن النظام التربوي الخاص بالمجتمع الجزائري، قد غدا في حاجة ماسة إلى تجاوز العديد من مفاهيم التربية التقليدية ، كبذل الجهد لحفظ الماده المدروسه ، والاقتصار علي التدفق ٍالآلي- الميكانيكي للمتعلمين ، الذي تحكمه "مدخلات" معينة (كالمعلم والتلميذ)، وينتهي إلى "مخرجات" محددة (كالتحصيل المدرسي ،والزيادة الكمية في عدد المتعلمين).

فهذا النوع من التربية لم يعد يستجيب لمقتضيات التنمية ، لذلك اقتضت الضرورة إتباع نوع جديد ومتجدد من التربية يدعى "بالتربية التنموية"، التي من أهم منطلقاتها الاهتمام بحاجات النمو الأساسية للفرد في جميع مراحله التعليمية،لمالها من أهمية بالغة في تكوين شخصيته المستقبلية وذلك من خلال تضافر جميع مؤسسات التربية للمجتمع الجزائري.

الخاتمة:

يظهر ارتباط التربية بالتنمية في كونه الأداة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توظفها مختلف المجتمعات للمحافظة على استمراريتها وإعادة إنتاجها الاجتماعي والثقافي من جهة،ولتجديد مقوماتها وتطويرها الذاتي من جهة أخرى.

فالتربية تستمد دعامتها ومبادئها من البناء الاجتماعي وبالمقابل تقوم بوظائف أساسية تتمثل في تنمية المجتمع، فهي الوسيلة التي استخدمتها جميع المجتمعات البشرية منذ أشكالها البسيطة والمعقدة لنموها وتطورها نحو الأفضل.

فكما يقول الفيلسوف الصيني كيواه – تسو (في القرن الثالث قبل الميلاد) "إذا وضعتم مشاريع سنوية فازرعوا القمح، وإذا وضعتم مشاريع لعقد من الزمان فاغرسوا الأشجار ،أما إذا كانت مشاريعكم للحياة بكاملها فما عليكم إلا إن تثقفوا وتعلموا وتنشئوا الإنسان"(22)

ففي هذا العصر إن توسيع المعرفة العلمية وامتلاك القدرات وترسيخ القيم الايجابية هي أمور أساسية لتحقيق أي تنمية كانت ، والتربية – من خلال وظائفها السابقة الذكر – تؤهل اليد العاملة لامتلاك المهارات العلمية والمعرفية المختلفة لتصبح قادرة على المشاركة في تغير مجتمعها نحو الأفضل ومواكبة المجتمعات المتقدمة.

وبعد المحاولة المتواضعة لدراسة هذا الموضوع ; نقر بأهمية النظام التربوي في تنمية المجتمع الجزائري ،كونه يسعى جاهدا إلى رسم استراتجيات علمية منظمة تقوم بتربية الطفل ، ليكون في المستقبل فردا صالحا في بيئته الاجتماعية ، ومتكيفا مع جميع ظروفها ومتغيراتها; من خلال تكوين شخصيته الاجتماعية الممتد تأثيرها إلى جميع مراحل نموه اللاحقة من حياته، ومساعدته على التفتح العقلي وإطلاق جميع قدراته المختلفة، وعليه لابد من اعتماد المجتمع الجزائري لإرساء القواعد المتينة للتنمية الشاملة والحقيقية على تربية موارده البشرية، لإعدادهم لعالم اليوم والغد معا ، وتعويدهم على التفكير العلمي السليم في حل مشكلاتهم بأنفسهم ونبذهم لكل الحلول الجاهزة.

ولكن لكي يتسم النظام التربوي بالفعالية المرجوة منه ،لابد أن ينبع من الظروف الاجتماعية والإيديولوجية والثقافة العامة للمجتمع الجزائري ،لأنه جزءا من النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يؤثر فيه ويتأثر به ; بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يراعي عند وضع المناهج التعليمية للخصائص النفسية والجسمية والعقلية والانفعالية للمتعلمين حتى لا يتعرضوا إلى الجهد الفكري والجسمي، حيث تشارك جميع أفراد العملية التربوية – التعليمية (معلمين،مديرين ، أخصائيين تربويين ونفسانيين ، أولياء الأمور.....الخ) في وضع ومناقشة هذه المناهج التعليمية

فالتربية عملية هامة في تنمية الفرد والمجتمع معا، ولهذا لابد أن تعتمد على خطوات علمية ومنهجية مدروسة ومتأنية لتحقق الأهداف التربوية والاجتماعية المرجوة منه.

---

[1]الهوامش :

(1) عبد الله ساقور : محاضرات في علم الاجتماع المعاصر مقاربة بيليوغرافية، الجزء الأول،منشورات جامعة باجي مختار – عنابة،2008-2009،ص28.

(2) مربوحة بولحبال نوار: محاضرات في علم اجتماع التربية ، الجزء الأول،دار الغرب للنشر والتوزيع ،2004-2005،ص40-41.

(3) مصطفي محسن: في المسألة التربوية – نحو منظور سوسيولوجي منفتح ط2،دار المركز الثقافي العربي المغرب 2002، ص-43-42.

(4) Talcott Parsns: The School as a Socail System .some of its funcation in American society, 1959 ,pp297-318

(5) Robert Merton: Social Theroy and Social Structure, New York the free press ,1968 P871

(6) أبو طالب محمد سعيد ورشراش عبد الخالق: عوامل التربية النفسية والجسمية والاجتماعية ، ط2،دار النهضة العربية ،بيروت ، 2001،ص80.

(7) المرجع سابق، ص107.

(8) حامد عمار : في اقتصاديات التعليم ،مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ،مصر 1964،ص91.

(9) عبد الله الرشدان ونعيم جعنيني : المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق للنشر والتوزيع ،بيروت ، 1994،ص177.

(10) محمد السيد سلطان : مقدمة في التربية ، دار النهضة العربية ،بيروت ،1992،ص06.

(11) P –Jaquenot:le Transfert de Formation vers les Pays en Développement, revue tiers- monde, N°76 1976, P48.

(12) CES de coster et F.Hotyt: La Sociologie de L'éducation, Bruxelles.,P63.

(13) مصطفى محسن : مرجع سبق ذكره،ص49.

(14) Mohamed CHerkaoui : sociologie de l'éducation,coll, que que sais- je ? N°227 , PUE, Paris, 1986, PP39-40.

(15) مصطفى محسن : مرجع سبق ذكره،ص47.

(16) Mohamed cher Kaui /op cit . PP39-48.

([17]) بوسنة محمود : التقويم والبيدغواجيا في النسق التربوي (بحوث مختارة) ، العدد2،منشورات مخبر التربية – التكوين – العمل،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2004،ص07.

([18]) أحمد عبد العلي : العولمة والمجتمع، دار الكتاب الحديث ،القاهرة2002،ص62.

([19]) محمد لبيب النجحي: الأسس الاجتماعية للتربية ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،1979،ص238.

([20]) السيد سلامة الخميس: التربية والمدرسي والمعلم. قراءة اجتماعية –ثقافية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر,2000.ص11-12.

([21]) فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم – مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن،2003،ص ص19-30

([22]) صلاح الدين شروخ :علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر،2004،ص163.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1-أبو طالب محمد سعيد ورشراش الخالق : عوامل التربية النفسية والجسمية والاجتماعية ،2ط دار النهضة العربي ، بيروت،2001.

2- أحمد عبد العلي :العولمة والمجتمع،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2002.

3-السيد سلامة الخميس: التربية والمدرسي والمعلم. قراءة اجتماعية- ثقافي، الإسكندرية دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

4-بوسنة محمود :التقويم والبيدغواجيا في النسق التربوي (بحوث مختارة) ، العدد 2، منشورات مخبر التربية – التكوين- العمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة الجزائر 2004.

5- حامد عمار : في اقتصاديات التعليم ،مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ،مصر،1964.

6- صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي،دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر،2004.

7-عبدالله الرشدان ونعيم جعيني: المدخل إلى التربية والتعليم،دار الشروق للنشر والتوزيع ،بيروت،1994.

8-عبدالله ساقور: محاضرات في علم الاجتماع المعاصر مقاربة بيليوغرافية،الجزء الأول،منشورات جامعة باجي مختار- عناية،2009-2008.

9-فاروق عبده فليه:اقتصاديات التعليم – مبادئ راسخة واتجاهات حديثة،دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن،2003.

10-محمد السيد سلطان :مقدمة في التربية،دار النهضة العربية ،بيروت،1992.

11-محمد لبيب النجيحي : الأسس الاجتماعية للتربية،مكتبة الأنجلو والمصرية ،القاهرة،1978.

12-مربوحة بولحبال نوار :محاضرات في علم اجتماع التربية،الجزء الأول ، دار الغرب للنشر والتوزيع،2004-2005.

13-مصطفى محسن: في المسألة التربوية – نحو منظور سوسيولوجي منفتح،ط2،دار المركز الثقافي العربي، المغرب،2002.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- C,E,S de coster et F.Hotyt: La Sociologie de L'éducation,.Ed, de l'université de bruscelles, l'institut de sociologie. Bruscelles, 1970.

2-Mohamed CHerkaoui : sociologie de l'éducation,coll, que que sais- je ? N°227, PUE, Paris, 1986.

3- P .Jaquenot:le Transfert de Formation vers les Pays en Développement, revue tiers- monde, N°76. 1976.

4-Robert Merton :Socail Theroyand Socail Structure , New york the free press ,1968.

5-Talcott Parsns: The School as a Socail System .some of its funcation in American society, 1959.